



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

تُعنَى برصد المخاطر والمؤشرات
وتحليل الإتجاهات الإقتصادية
إعداد : مديرية الدراسات الإقتصادية

النشرة الإقتصادية

العدد الأول : تشرين الأول 2020

المحتويات

أولاً : إتجاهات وقضايا

- 2 1. معدلات التضخم وأثرها على القدرة الشرائية للمواطن اللبناني
- 2 2. إنشاء المصرف الوطني للإنماء السياحي والصناعي – الإطار العام
- 3 3. تقديرات كلفة الدعم المقدم من مصرف لبنان لعام 2021
- 5 4. تقديرات أولية لخسائر المصارف
- 6 4. تقديرات أولية لخسائر المصارف
- 9 ثانيًا : تقارير وبرامج
- 9 1. استراتيجية من ست ركائز للصناعة اللبنانية: تحويل التحديات الى فرص للنمو
- 9 2. خارطة طريق لمستقبل أفضل : إنه وقت إنقاذ لبنان
- 10 ثالثاً : مؤشرات إقتصادية كلية
- 13 1. تقديرات الناتج المحلي الإجمالي
- 13 2. المالية العامة
- 14 3. إجمالي الدين العام
- 14 4. إحتياطيات مصرف لبنان من العملات الصعبة
- 15 5. معدلات الدولار
- 15 6. ميزان المدفوعات حتى آب 2020
- 15 7. سعر الصرف في السوق السوداء والحد الأدنى للأجور
- 16 8. الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان 2017 – 2020
- 17 8. الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان 2017 – 2020

أولاً : إتجاهات وقضايا¹

1. معدلات التضخم وأثرها على القدرة الشرائية للمواطن اللبناني

سجّل معدّل التضخم إرتفاعاً قياسيًّا بنسبة 120 % على أساس سنوي بين آب 2019 وآب 2020، وقد شهدت العديد من السلع إرتفاعاً بشكل كبير تخطى عتبة 500 % وخاصة السلع غير المدعومة المستوردة من الخارج. وعلى الرغم من تطبيق الدعم للسلة الجديدة المكونة من 300 سلعة إلا أن أسعار السلع على أساس شهري لم تنخفض، بل سجّلت ارتفاعاً نسبته 34 % بين حزيران 2020 وآب 2020. ما يعني أن المستفيد من الدعم عملياً هم التجار على حساب أصحاب الدخل المحدود.

الرسم البياني رقم 1 : تضخم أسعار بعض البنود بين آب 2019 وآب 2020

| أبواب الانفاق | الوزن في السلة الاستهلاكية ² (%) | نسبة التضخم (%) |
|---|---|-----------------|
| المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية | 20.6 | 367% |
| مشروبات روحية وتبغ وتبناك | 1.6 | 437% |
| الألبسة والأحذية | 5.4 | 413% |
| مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى | 28.5 | 12% |
| أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل | 3.7 | 664% |
| الصحة | 7.8 | 15% |

¹ تتضمن هذه الفقرة أهم خلاصات والنتائج الواردة في دراسات وتقارير من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

² وزن السلعة في السلة الاستهلاكية بحسب مسح الأوضاع المعيشية للأسر عام 2012

| | | |
|--------------------------------|-------|------|
| النقل | 13.1 | 105% |
| الإتصالات | 4.6 | 90% |
| الإستجمام والتسليّة والثقافة | 2.3 | 154% |
| التعليم | 5.9 | 4% |
| مطاعم و فنادق | 2.6 | 506% |
| سلع وخدمات متفرقة | 4.0 | 253% |
| الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك | 100.0 | 120% |

المصدر : إدارة الإحصاء المركزي

وفي دراسة لآثار التضخم على فئات الدخل المختلفة للأسر، قامت إدارة الإحصاء المركزي خلال مسح الأوضاع المعيشية للأسر لسنة 2012 بتقسيم فئات الدخل السنوي للأسر إلى أربع فئات هي:

| الفترة | |
|-------------------------|---------------------------|
| متوسط شهري (ألف ليرة) | سنوياً (ألف ليرة) |
| فئات الدخل | |
| أقل من 650 | أقل من 7800 |
| من 650 إلى أقل من 1200 | من 7800 إلى أقل من 14400 |
| من 1200 إلى أقل من 2400 | من 14400 إلى أقل من 28800 |
| من 2400 وأكثر | من 28800 وأكثر |

وفي دراسة أخرى للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق لتقدير أثر التضخم على تدهور قيمة الأجر، وذلك عبر تطبيق نسب التضخم على السلة الإستهلاكية لكل فئة من الفئات أعلاه بحسب توزّع نفقاتها. حيث تبيّن إنخفاض القدرة الشرائية بشكل دراماتيكي لكل الفئات. فبات الأجر الحالي يُغطي عملياً أقل من 50 % من السلة الاستهلاكية للمواطن بأسعارها الجديدة. ما يعني انفاق المواطن مخصصاً بالدرجة الأولى لتأمين نفقات المسكن ومسلّتماته وتأمين المواد الغذائية والمشروبات. وقد توصلت الدراسة إلى تقدير قيمة الزيادة المطلوبة على كل فئة من فئات الدخل لإستعادة قدرتها الشرائية حيث بلغ متوسط الزيادة المطلوبة 175 % وهي مبيّنة في الجدول أدناه :



ويبقى أن العبرة الأهم التي يمكن استخلاصها من تجربة بنوك التنمية على الصعيد العالمي، وجود عاملين أساسيين بهذا الخصوص: أولهما الارتباط العكسي بين الحاجة لبنوك التنمية ومستوى تطوّر السوق والمؤسسات المالية المحلية. فكلما كانت هذه السوق والمؤسسات على مستوى معقول من التطوّر والإحترافية كلما تدنت الحاجة لوجود بنوك تنمية وطنية، والعكس صحيح. وثانيهما العلاقة الطردية بين مستوى الحوكمة القائم ووجود مؤسسات فاعلة وكافية ونجاح عمل بنوك التنمية الوطنية، بحيث تضعف جدوى هذه البنوك كلما ضعفت المؤسسات والحوكمة والعكس صحيح.

• مبررات إنشاء بنك تنمية موحد على الصعيد الوطني

تتفاوت الظروف المحلية بشأن بنك التنمية بين من يرى ضرورة إحياء الإنماء الصناعي والسياحي عبر إعادة العمل بقانون إنشائه (قانون رقم 2351 تاريخ 1971/12/23)، وبين من يجد مصلحة في إنشاء بنوك تنمية عدة متخصصة قطاعياً لكل من الصناعة والزراعة والخدمات، أو إنشاء بنك تنمية موحد على الصعيد الوطني.

ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على مبررات إنشاء بنك التنمية الموحد، فرص إقامة بنك للتنمية في لبنان ومجالات عمله في هذه الحالة، ومصادر تمويله، والمحاذير الملازمة لمثل هذه الخطوة في الوقت الراهن.

• مبررات إنشائه :

- عدم اقتطار الحاجة للتمويل المتوسط والطويل الأجل، خصوصاً في هذه الظروف الصعبة على قطاعي الصناعة والسياحة لوحدهما. بل يوجد العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية بحاجة ماسة لهذا النوع من التمويل، كالزراعة والخدمات والبنى التحتية التي تخدم هذه القطاعات مجتمعة إلخ..
- محدودية الموارد المالية والبشرية العامة للدولة. ما يجعل من خيار إقامة أكثر بنوك للتنمية بحسب القطاعات أمراً غير واقعي وغير منطقي.
- وجود العديد من القواسم المشتركة لوجسبياً وعملياتياً بين القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يجعل

| نسبة الزيادة المطلوبة على الدخل لاستعادة القدرة الشرائية في آب 2019 | الدخل السنوي (ألف ليرة) |
|---|---------------------------|
| 164 % | أقل من 7800 |
| 174 % | من 7800 الى أقل من 14400 |
| 177 % | من 14400 الى أقل من 28800 |
| 184 % | من 28800 وأكثر |

2. إنشاء المصرف الوطني للإنماء السياحي والصناعي : الإطار العام

• تعريف مختصر لبنك التنمية:

بنك التنمية الوطني هو في الأساس مؤسسة مالية خاضعة لسيطرة الحكومة، خصوصاً في المراحل المبكرة من التطوّر التنموي بحيث يمكن أن تتحوّل في مراحل متقدمة إلى مؤسسة مختلطة مع سيطرة واضحة للقطاع الخاص. وهذا البنك هو بمثابة أداة رئيسية للحكومة في توجيه وتخصيص النفقات الرأسمالية بين مختلف القطاعات. وإن كان البنك الدولي بات يشترط في كثير من الأحيان على الحكومات المعنية تخفيض نسبة مساهمتها في بنوك التنمية الوطنية من أجل تقديم التسهيلات المالية اللازمة لها.

ويُعدّ بنك التنمية بشكل أساسي بتقديم التمويل الطويل المدى لقطاعات الإنتاج والبنى التحتية. ويجري تمويله بشكل رئيسي بواسطة مصادر التمويل المحلية المختلفة. ويقوم بتوفير الإئتمان مباشرة للشركات، إما بواسطة القروض أو عبر عمليات أسواق رأس المال (أسهم ومشاركات..).

لقد شهدت تجربة البنوك التنموية عالمياً صعوداً وهبوطاً لناحية عددها وحجمها ووظائفها. وذلك تبعاً لتطور الأسواق المالية من جهة والسياسات الإقتصادية من جهة أخرى. وإن كانت الفترة ما بين عقدي خمسينيات وثمانينات القرن الماضي تشكّل المرحلة الذهبية لنشاط بنوك التنمية الوطنية. واليوم يحتل بنك التنمية الإقتصادي الوطني البرازيلي المرتبة الأولى بين بنوك التنمية الوطنية في العالم.



- ب. إنشاء وتطوير وصيانة البنى التحتية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصحة والتعليم وما إلى ذلك..
- ج. دعم الصادرات ذات القيمة المضافة العالية.
- د. دعم وتحفيز مشاريع وبرامج الابتكار والإبداع التكنولوجي الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أما بالنسبة لوسائل وطرائق تمويل هذه المجالات فهي متعدّدة، أبرزها ما يلي:

- أ. الإقراض الميسر المباشر.
- ب. تقديم ضمانات لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر البنوك التجارية.
- ج. الدخول في مساهمات واستثمارات مباشرة عبر عمليات السوق المالية (أسهم وسندات..).
- د. صيغ الإيجار التمويلي لتزويد المشروعات بالآلات والمعدات..
- هـ. تمويل الدراسات والاختبارات.
- و. تقديم الاستشارات وأعمال التدريب.

• مصادر تمويل بنك التنمية الوطني:

تطرح الأوضاع المالية الصعبة في لبنان إشكاليات تبدو مستعصية بالنسبة لكيفية ومصادر تمويل هكذا بنك، خصوصاً في ظل الحصار المالي والاقتصادي الغربي والأميركي تحديداً الذي وضع البلاد على شفير الإفلاس وساهم في توقف الدولة عن تسديد ديونها. إن تجاوز هذه العقبات يبقى ممكناً في حال اقتنع الفاعلون سياسياً واقتصادياً بضرورة بنك التنمية، على الأقل في هذه المرحلة كرافعة للاقتصاد تمنح البلاد هامشاً أكبر للمناورة والخروج من طوق الحصار. وبما أن المصادر المحلية غالباً ما تشكّل المصدر الرئيسي لتمويل بنوك التنمية عموماً، على نحو عام نشير إلى الطرائق الآتية لتمويل إنشاء بنك التنمية الوطني:

- أ. حصة الدولة في رأسمال البنك بالشراكة مع القطاع الخاص مع إمكانية إعطاء حوافز لهذا الأخير لتعزيز مساهمته.
- ب. إعطاء البنك صلاحية الاستعانة بعمليات السوق المالية محلياً ودولياً (إصدار سندات دين..).

- خيار إقامة بنك تنمية وطني موّحد أقرب إلى الواقعية وأكثر فاعلية من الناحية العملية، وأقل كلفة.
- د. ضعف المؤسسات وغياب الحوكمة الرشيدة. ما يجعل من عملية ضبط بنوك التنمية المتعددة أمراً بعيد المنال.

• فرص إقامة بنك للتنمية في لبنان:

تواجه مساعي إقامة بنك للتنمية في لبنان حالياً أوضاع شاذة ومتعارضة على أكثر من صعيد، بعضها يعمل لمصلحة هذه الخطوة فيما يعمل بعضها الآخر ضدها. ما يجعل من الصعب جداً الجزم بمصير هذه المساعي، أو على الأقل اتخاذ قرار نهائي وحاسم بشأنها.

فعلى سبيل المثال، إن غياب السوق المالية المتطورة بالأصل وانحياز القطاع المالي حالياً وتوقف الخدمات المصرفية المعتادة يجعل الفرصة متاحة لابل ملحّة لإقامة بنك وطني للتنمية يعمل على جذب الاستثمارات وتقديم التسهيلات الائتمانية المتوسطة والطويلة الأجل للمشروعات الإنتاجية وللصادرات وللمشاريع البنى التحتية. ولكن في المقابل فإن غياب مؤسسات الدولة القوية والشفافة بمعنى الحوكمة الجادة المتعارف عليها، يجعل من هذه الخطوة معرضة للمشاكل نفسها التي يعاني منها القطاع العام.

كذلك كان بالإمكان أن يتحوّل بنك التنمية الوطني إلى أداة رئيسية بيد الحكومة لتوجيه الإنفاق الرأسمالي بين مختلف القطاعات، وتعويضها ولو جزئياً عن تلاشي قدرتها بشكل متزايد على تخصيص موارد كافية للاستثمارات في الموازنة العامة. ولكن غياب الاستقرار السياسي وعدم الاتفاق على خطة إقتصادية واضحة وثابتة يمكن ترجمتها عبر برنامج وطني موحد للاستثمارات العامة يجعل هذا الطموح أمراً غير واقعي. ومع ذلك يفترض أن يكون مشروع إنشاء مصرف للتنمية يعد جزءاً أساسياً من أي مشروع إنقادي وإصلاحي للاقتصاد، وفي هذه الظروف على وجه الخصوص.

• مجالات عمل بنك التنمية الوطني في الحالة اللبنانية:

- يمكن حصر مجالات عمل بنك التنمية الوطني في البداية فيما يأتي:
- أ. دعم المشروعات الإنتاجية لإعادة تكوين رساميلها.



- ج. الاكتفاء بمركز رئيسي واحد لبنك التنمية وعدم تفرّيعه في مطلق الأحوال.
- د. عدم السماح لبنك التنمية بتلقي الودائع من الجمهور أو منافسة البنوك التجارية، ما عدا الاشتراك في عمليات أسواق رأس المال.
- هـ. التركيز على تمويل المشاريع الاستثمارية البعيدة المدى وذات المخاطر المعقولة.
- و. الالتزام بقواعد العمل المصرفي المعتمدة عالمياً، مثل بازل ونماذج إدارة المخاطر المتعارف عليها.
- ز. الالتزام بالشفافية في تخصيص موارد بنك التنمية للحد من الإبتزاز والفساد.
- ح. تطوير سوق بيروت المالية.

3. تقديرات كلفة الدعم المقدم من مصرف لبنان لعام 2021

يأتي الحديث عن رفع الدعم في وقت شديد الصعوبة والحساسية. حيث يشهد لبنان أزمات إقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة في آن واحد، بدءاً من الإختلالات والعجزات العميقة في مؤشرات وموازنه الإقتصادية الكلية (ميزان المدفوعات، الموازنة، معدلات النمو...) من جهة وانهياء عمله الوطنية وقطاعه المصرفي من جهة أخرى، وانتهاءً بتداعيات فيروس كورونا وانفجار مرفأ بيروت، مروراً بعدم الاستقرار السياسي والعبء الهائل لتواجد ما يزيد عن المليون نازح سوري على أراضيه..

• كلفة الدعم

لا يوجد تقدير محدّد ونهائي لكلفة الدعم سنوياً، حيث تراوحت هذه الكلفة لعام 2019 بين 7648 مليون دولار بحسب التقديرات المعتمدة على إحصاءات الجمارك و8400 مليون دولار بحسب مصادر أخرى متعدّدة، و5500 مليون دولار لسنة 2020 بحسب عدة معطيات، أي بمعدل شهري يتراوح بين 637 مليون دولار و 700 مليون دولار و458 مليون دولار على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن توقف استيراد المازوت لفترة طويلة بداية العام الحالي لأسباب جرى ربطها بتأخر فتح اعتمادات في مصرف لبنان، ساهم بشكل أساسي في تراجع كلفة الدعم لهذا العام نسبياً بالمقارنة مع سنة 2019.

- ج. الترويج لدى القطاع الخاص المعني كالصناعيين والمقاولين والتجار والجمهور عموماً للإكتتاب بنسبة 51% المتبقية من أسهم البنك.
- د. الدخول في مشاركات مع القطاع الخاص.
- هـ. عائدات خاصة من عمليات البنك، بما فيها الدروس والاستشارات وما شابه.

• المحاذير التي قد يحملها طرح بنك التنمية الوطني:

- غالباً ما يطرح إنشاء بنك التنمية محاذير عديدة تتصل بحصول تشوّهات في السوق المحلية، ومن أبرزها ما يلي:
- أ. في حالة بلد متوقف عن الدفع تصبح ضمانات القروض من قبل بنك التنمية التي تستحوذ الحكومة على نسبة كبيرة من أسهمه غير ذي جدوى بالنسبة لكثير من الوسطاء الماليين. مما يعكس سلباً على فعالية عمل البنك.
- ب. يخشى حصول حجب للموارد المالية (Crowding out effect) عن البنوك التقليدية التي تستقبل الودائع في حال حدّد بنك التنمية فوائده مدينة أقل بالمقارنة مع السوق على قروضه. وهذا المحذور ربما يكون أحد أهم العوامل التي نتوقع أنها قد تدفع المصارف المحلية مرة أخرى (بعد تجربة حل المصرف الوطني للإئماء الصناعي والسياسي سنة 1999) للوقوف بوجه إقامة هذا المشروع. ومع ذلك فإنّ وجود بنك للتنمية، يساعد على توزيع متوازن وفعال للموارد المالية بحيث تتلقى المصارف التجارية التمويل قصير الأمد، فيما يتولى بنك التنمية إدارة التمويل الإنتاجي طويل الأمد.
- ج. إن القروض المدعومة غير المدروسة بشكل كاف قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بقطاعات إقتصادية ربما تكون مجدية أكثر، من خلال ما يسمى بتكلفة الفرص البديلة (opportunity cost effectiveness).

إلا أن مواجهة هذه المحاذير تبقى أمراً ممكناً من خلال تدابير ومعايير متعدّدة يمكن الالتزام بها، وأبرزها ما يأتي:

- أ. ضمان وجود مؤسسات قوية وحوكمة رشيدة.
- ب. الاعتماد في إدارة وتسيير بنك التنمية الوطني على كوادرات وخبرات بشرية متمرسّة وكفؤة حصراً.

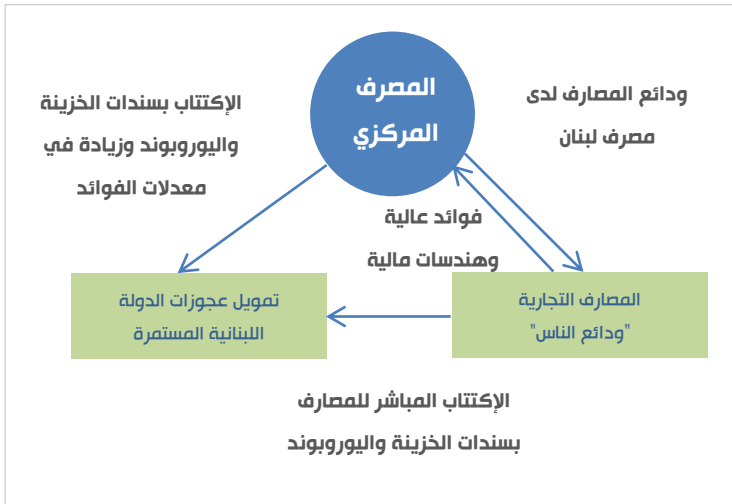


• تقديرات كيفية كلفة الدعم لعام 2020

| النسبة من إجمالي الدعم | كلفة الدعم لسنة 2020 (مليون دولار) | السلع المدعومة |
|------------------------|------------------------------------|---|
| 22% | 1168 | أدوية |
| 22% | 1136 | فيول للكهرباء |
| 36% | 1903 | بنزين ومازوت |
| 15% | 763 | مواد طبية ومعدات |
| 3% | 160 | السلعة الغذائية (فترة ثلاث أشهر) اي متوسط الشهر 53 مليون دولار |
| 2% | 96 | القمح سنوياً |
| 100 | 5226 | مجموع كلفة الدعم |

الاقتصادية الحقيقية. حيث قام المصرف المركزي بأداء دور الوسيط والمسهم لإستمرار هذا النموذج من خلال اعتماد هندسات مالية مكلفة وسياسات تمويلية كبدت الخزينة أعباء كبيرة، فضلاً عن الخسائر التي كانت تتراكم في ميزانية هذا المصرف. فكان أن تضخمت ميزانيات المصارف التجارية بالأصول السيادية للدولة، وجعلها من ثمّ عرضة للانهايار المالي في ظل العجز المزمن للخزينة وتوقف الدولة عن تسديد المستحقات. وهذا النموذج المشار إليه يمكن تلخيصه بشكل مبسط من خلال الرسم البياني الآتي:

رسم بياني رقم 1: نموذج التمويل القائم في الاقتصاد اللبناني



وفي مؤشر يدلّ على الانكشاف الشديد والمتزايد للمصارف التجارية على الدين العام للدولة، يتبين من خلال الرسم أدناه الارتفاع المضطرد في حجم موجودات هذه المصارف لدى مصرف لبنان من إجمالي موجوداتها من 31% نهاية سنة 2010 وصولاً إلى 57% في نيسان 2020.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار دعم السلعة الغذائية في الأشهر المتبقية من السنة تصبح الكلفة الإجمالية للدعم 5706 مليون دولار اي بمعدل 475 مليون دولار شهرياً . بالنسبة إلى تقديرات كلفة الدعم في عام 2021 ، فبعد مقارنة البيانات أعلاه مع إحصاءات الجمارك يُتوقع ان تبلغ قيمة الدعم ما بين 5209 - 5467 مليون دولار ، أي بمتوسط شهري يتراوح بين 434 - 455 مليون دولار .

4. تقديرات أولية لخسائر المصارف

تصدّر القطاع المصرفي عناوين الخطط الرسمية المطروحة منذ مطلع السنة الجارية لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بلبنان. وقد تراوحت الحلول التي تضمنتها تلك الخطط بين محاولات لتعويم المصارف وتحييد المصرف المركزي على حساب المواطنين والدولة قامت بها جمعية المصارف، وأخرى للتعافي المالي تقوم على إعادة رسمة المصارف والتدقيق في حسابات مصرف لبنان وصولاً إلى إصلاح وإعادة هيكلة القطاع المصرفي بالكامل على أسس مالية سليمة.

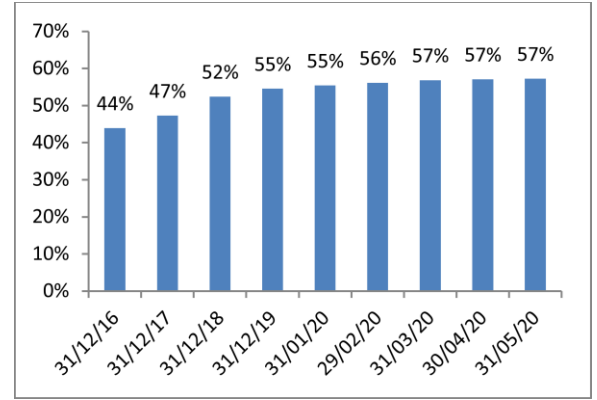
أ. جذور الأزمة الحالية: إنكشاف القطاع المصرفي أمام

المدىونية المرتفعة للدولة

لقد تركّز نموذج الأعمال القائم Business Model للقطاع المصرفي على تحقيق أرباح ريعية سريعة من خلال تمويل الدولة بفوائد مرتفعة على حساب القطاعات



رسم بياني رقم 2: موجودات المصارف لدى مصرف لبنان من إجمالي موجوداتها³



ومع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً اكتتاب المصارف مباشرة بسندات الخزينة اللبنانية وسندات اليوروبوند فإن نسبة انكشافها على الدين العام ترتفع إلى حوالي 68.9٪.

ب. سيناريوهات تقدير الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) وتقدير الرساميل المطلوبة لتطبيق معايير بازل 6.

يُبين الجدول أدناه عدّة سيناريوهات مطروحة لإعادة رسمة المصارف اللبنانية وتقديرات للخسائر المرافقة لكل سيناريو :

| السيناريوهات | تقديرات الخسائر |
|---|---|
| سيناريو 1. رفع نسبة الخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوند من 9.45٪ إلى 45٪ كحد أقصى وفقاً لتقديرات جمعية المصارف علماً أن تقديرات IMF تصل إلى 60٪، مع إبقاء نسبة 1.89٪ على توظيفات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. | يقدّر حجم الخسائر المتوقعة في هذا السيناريو بقيمة 6.41 مليار دولار. ما يعني أن نسبة الملاءة لدى القطاع المصرفي سوف تنخفض إلى 7.1٪، وهو ما يتطلب من القطاع المصرفي ضخ أموال بقيمة 6.65 مليار دولار من أجل استعادة نسب الملاءة 10.5٪. |

تقدّر الخسائر المتوقعة في هذا السيناريو بـ 13.15 مليار دولار. ما يعني أن نسبة الملاءة لدى القطاع المصرفي سوف تنخفض في هذه الحالة إلى 3.78٪. وهو ما يتطلب من القطاع المصرفي ضخ رساميل أكبر بقيمة 12.67 مليار دولار من أجل استعادة نسب الملاءة 10.5٪. هذا السيناريو أكثر واقعية من سابقه، لكنه يعطي تقديراً مخفضاً للخسائر على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان.

سيناريو 2. رفع نسبة الخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوند من 9.45٪ إلى 45٪، وعلى توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالعملات إلى 9.45٪ :

بحسب هذا السيناريو ترتفع الخسائر كثيراً لتساوي 30.31 مليار دولار أي مرة ونصف من مجموع الرساميل الحالية للمصارف. ما يعني أن معدلات الملاءة لدى المصارف تصبح تحت الصفر بالمئة، وستحتاج من ثمّ إلى إعادة رسمة ومعالجات أخرى⁴ بقيمة 28 مليار دولار من أجل استعادة الملاءة وفقاً لمقررات بازل 3.

سيناريو 3. رفع الخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوند من 9.45٪ إلى 45٪، وتحديدتها على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان لمدة تقل عن سنة بنسبة 1.89٪، وعلى توظيفاتها بالعملات أيضاً لدى مصرف لبنان لأكثر من سنة بنسبة 30٪

تصل قيمة الخسائر في هذا السيناريو إلى 31.5 مليار دولار، أي بما يتجاوز قيمة الرساميل الحالية للمصارف. ما يعني أن معدلات الملاءة لدى المصارف تصبح ما دون الصفر بالمئة بكثير. وهو ما يتطلب

سيناريو 4. رفع الخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوند من 9.45٪ إلى 45٪، وعلى توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان أقل من سنة وعلى توظيفات

4 المعالجات الأخرى مثل: الهيكات واستعادة الفوائد وتحويل جزء من الودائع إلى



| |
|---|
| سندات الخزينة بالليرة بنسبة 20 % وتقدير خسائر مطالبات القطاع الخاص المقيم بنسبة 15% . |
|---|

| | |
|---|--|
| سيناريو 7. رفع الخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوند من 9.45 % إلى 45%، وتحديدتها على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان لأقل من سنة بنسبة 1.89% وعلى توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان لأكثر من سنة بنسبة 30 % وعلى سندات الخزينة بالليرة 20% وتقدير خسائر مطالبات القطاع الخاص المقيم بنسبة 31 % التي تساوي ما ورد في خطة الحكومة | ترتفع قيمة الخسائر في هذا السيناريو مع إضافة خسائر مطالبات القطاع إلى ما قيمته 40.82 مليار دولار. ما يعني أن معدلات الملاعة لدى المصارف تصبح تحت الصفر بالمئة بكثير أيضاً، وبالتالي ستحتاج في هذه الحالة إلى ما قيمته 40.13 مليار دولار من أجل استعادة ملاعتها طبقاً لمعدلات الملاعة المطلوبة وفقاً لبازل 3. |
|---|--|

بالخلاصة:

من الناحية النظرية فإن حجم الخسائر المطلوب في القطاع المصرفي يتراوح بين 6.4 و 40.8 مليار دولار في حين تتراوح قيمة إعادة التمويل والرسكلة ما بين 6.65 - 40.13 مليار دولار تبعاً لنسب الخسائر وكيفية معالجة الأزمة.

لكن من الناحية العملية أن السيناريوهين (6) و (7) يراعيان أكثر من غيرهما المعايير الدولية المعتمدة في احتساب ملاعة القطاع المصرفي وحاجاته التمويلية، وبذلك تتراوح خسائر القطاع ما بين 35.33 مليار دولار أميركي و 40.13 مليار دولار أميركي (أي ما بين 123.7 ألف مليار ل.ل و 140.5 ألف مليار ل.ل بسعر صرف يساوي 3500 ل.ل للدولار الواحد). وهو تقدير يقل عن تقديرات خطة الحكومة لخسائر المصارف (حوالي 63 مليار دولار) لكنه يساوي ضعف التقديرات التي جرى الاتفاق عليها في لجنة المال والموازنة النيابية. علماً أن التقديرات التي وردت

| | |
|---|--|
| تكوين رساميل ومعالجات أخرى، تصل قيمتها إلى 29.24 مليار دولار لاستعادة الملاعة وفقاً لبازل 3. هذا السيناريو واقعي لكنه غير مكتمل كونه لا يأخذ بعين الاعتبار الخسائر المترتبة على الديون مشكوكة الأداء NPL على القطاع الخاص المقيم. | المصارف لدى مصرف لبنان لأكثر من سنة إلى 30 % وعلى سندات الخزينة بالليرة 20 % وعلى سندات الخزينة بالعملات إلى 45% |
|---|--|

| | |
|--|---|
| سيناريو 5 . رفع الخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوند من 9.45 % إلى 45 % ، وتحديدتها على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان لأقل من سنة بنسبة 1.89 % وعلى توظيفاتها لدى مصرف لبنان لأكثر من سنة بنسبة 30 % وعلى سندات الخزينة بالليرة 20 % وخسائر مطالبات القطاع الخاص المقيم بنسبة 10% وهذه الأخيرة قريبة من النسبة التي تبنتها المصارف لخسائر قروض القطاع الخاص | يقدّر حجم الخسائر في هذا السيناريو بحوالي 34.5 مليار دولار وتحتاج المصارف من ثمّ مليار دولار 33.83 إلى حوالي لاستعادة ملاعتها المطلوبة وذلك من خلال إعادة الرسكلة وغيرها من المعالجات المذكورة أعلاه. |
|--|---|

| | |
|---|--|
| سيناريو 6. رفع الخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوند من 9.45 % إلى 45 % ، وتحديدتها على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان أقل من سنة بنسبة 1.89 % وعلى توظيفاته لدى المصرف المركزي لأكثر من سنة بنسبة 30 % وعلى | تصبح الخسائر في هذا السيناريو بحدود 36 مليار دولار، وبالتالي تقدّر الأموال المطلوبة لإعادة ملاعة القطاع المصرفي إلى المستوى المطلوب بـ 35.33 مليار دولار |
|---|--|



| | |
|--|---|
| تمكين البنية التحتية الصناعية | تحديث البنية التحتية القائمة للمناطق الصناعية |
| | إنشاء مناطق صناعية جديدة |
| | تعزيز الهياكل الأساسية الداعمة للطاقة والمرافق والنقل |
| | تشجيع إنتاج الطاقة البديلة على أوسع مستوى |
| | إنشاء أسواق مركزية للمنتجات المحلية مُمكنة رقمياً في جميع أنحاء لبنان ، متجاوزة بذلك الوسطاء |
| تطوير ميزات تنافسية مستدامة | إنشاء تكتلات صناعية مختارة جيداً تساعد على نمو المقياس الاقتصادي للإنتاج |
| | تغذية رأس المال البشري في لبنان من خلال التعليم والتدريب بما يخدم الأهداف الصناعية الإستراتيجية |
| | ترسيخ مبدأ استبدال الواردات في العقلية الوطنية وإعطاء الأولوية للإنتاج المحلي |
| | منح الحوافز الضريبية والهيئات الخاصة بالبحث والتنمية |
| | تطوير صناعات تتماشى مع أنماط النمو العالمي |
| | تمكين الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال الاتفاقات والإعفاءات التجارية |
| توسعة مجالات التسويق إقليمياً وعالمياً | الاستفادة من الشتات لزيادة الطلب على " صنع في لبنان " |
| | تأمين مشاركة واسعة للبنان لترك بصمة واضحة في جميع المعارض التجارية الدولية |
| | إنشاء منصات إقليمية ودولية على الإنترنت تتسم بالمرونة والجدية والابتكار |
| | تحسين معايير المنتجات اللبنانية ما يؤدي إلى تدويل الطلب |
| | |

في التقرير لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية إنشاء صندوق سيادي توضع فيه الأصول التجارية للدولة ويوضع بعهدة مصرف لبنان. وفي العموم هذه التقديرات هي أولية ، وبحاجة إلى مزيد من التدقيق اعتماداً على ما سيظهر من بيانات وأرقام في المستقبل.

ثانياً: تقارير وبرامج

1. إستراتيجية من ست ركائز للصناعة اللبنانية : تحويل التحديات إلى فرص للنمو

أعدت وزارة الصناعة إستراتيجية جديدة لرفد القطاع الصناعي في لبنان في ظل الظروف الراهنة والتحديات المحيطة ، وتتألف هذه الاستراتيجية من ستة ركائز أساسية وهي كالآتي:

| الركائز | السياسات المطلوبة |
|------------------------------|--|
| تأمين السيولة وتوفير الحوافز | تسهيل حصول القطاع الصناعي على السيولة |
| | تهيئة رؤوس الأموال والبنوك المتخصصة (بما في ذلك البنك الصناعي) لجذب استثمارات جديدة |
| | تحفيز الاستثمارات من خلال مناطق التجارة الحرة والإعفاءات الضريبية والحوافز المالية |
| حماية الصناعة الوطنية | إنشاء منصات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر |
| | منع الاحتكارات (الاسمنت والكابلات، الخ) |
| | مراقبة التهريب ، تفعيل قوانين مكافحة الاغراق |
| | فرض رسوم جمركية وقائية لحماية الصناعات الوطنية عند الحاجة |
| تحسين بيئة الأعمال | تخفيض التكاليف التي يتحملها الصناعيون (بما في ذلك الكهرباء والضمان الاجتماعي) |
| | سنّ القوانين التي تمنح الإنتاج المحلي الأولوية في المشتريات الحكومية |
| | إعادة النظر في السياسات الرامية إلى تبسيط ممارسة الأعمال |
| | "رقمنة" العمليات الرئيسية في وزارة الصناعة |
| | الحدّ من الأثر البيئي للصناعة من خلال الحوافز وإنفاذ المعايير |
| | تبسيط الرسوم والاجراءات الجمركية |

5 تعرض هذه الفقرة وتُترجم أهم ما ورد في دراسات وبرامج وتقارير صادرة

عن مؤسسات محلية ودولية ومجموعات عمل



2. خارطة طريق لمستقبل أفضل : إنه وقت إنقاذ لبنان⁶

يتجه لبنان نحو انهيار اقتصادي له عواقب وخيمة على المواطنين اللبنانيين في جميع مناحي الحياة. من هنا يجب معالجة المشاكل الحالية على الفور وبشكل شامل من أجل تجنب ارتفاع معدلات البطالة والتضخم الذي لا يمكن السيطرة عليه والاضطرابات الاجتماعية والصراعات الأهلية، والتدهور الحاد في خدمات الصحة العامة وغير ذلك من الموارد الأساسية. لقد بات الاقتصاد اللبناني خلف الحلول السهلة، فالخروج من الأزمة سيرتب أوجاعاً اقتصادية جمة يتحملها معظم الأطراف المعنيين. ويلزم هذا الأمر وجود سلسلة جيدة من التدابير الفورية والجذرية عبر مجالات متعددة منها:

أولاً : اصلاحات مالية

أ. النفقات :

- يجب وقف دعم مؤسسة كهرباء لبنان. ويمكن لعقد البناء والتشغيل والنقل (BOT) أن يدفع باتجاه تنفيذ خطة معقولة لإصلاح الكهرباء .
- ترشيح القطاع العام.
 - إجراء تعداد شامل للموظفين لتحديد نوعية وأهمية الخدمة التي يقدمونها
 - معالجة مشكلة الموظفين "الأشباح" وكذلك الموظفين غير المنتجين
 - تقييم العدد المتضخم للوكالات الحكومية واللجان "الافتراضية"
 - تقديم الخدمات الحكومية الرقمية التي سوف تستفيد من الفوائد الثلاثية المتمثلة في الحد من الفساد، وتعزيز مستوى الخدمة وخفض التكاليف.

6- ورقة أعدت في تشرين الأول 2019 وأعيد توزيعها مؤخراً بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى للحراك. وذلك من قبل مجموعة من المغتربين اللبنانيين تنشط في العالم تحت إسم " تنفيذيون لبنانيون للتمويل الدولي - Life " ، مركزها لندن وتتبع لمعهد دراسات الشرق الأوسط برئاسة بول سالم. وهذا المعهد يضم في عضويته دبلوماسيون أميركيون سابقون وحاليون من أمثال ريشارد مورفي وجيفري فيلتمان.

ب. الإيرادات

• إدارة ضريبية جيدة لتحسين الفعالية والتحصيل:

- ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل على الأفراد والشركات، وخاصة الرسوم الجمركية.
- الضرائب العقارية: يجب تقييم الممتلكات والأراضي بطريقة صحيحة وفرض الضرائب عليها وفقاً لذلك.
- عدم تطبيق الضرائب بشكل تنازلي مفرط (مثل ضريبة القيمة المضافة) إنما باتجاه محدد يهدف لتحسين خدمات الصحة العامة والحفاظ على البيئة. وبذلك فالضرائب والرسوم على السجائر والأنشطة الضارة بالبيئة وانتهاكات الشواطئ البحرية والمقالع.. يمكن زيادتها بصورة كبيرة.

• ضرائب استثنائية قصيرة الأمد :

- تطبيق النموذج الفرنسي فوراً بفرض ضريبة على الثروة (ضريبة ثروة على العقارات: مستويات تصاعدية من 1% الى 2% على القيم التي تتجاوز مليون دولار) لمدة سنتين.
- ضريبة ملكية مرتفعة على الواجهات البحرية، بالإضافة إلى إتوات سنوية.
- مطالبة البنوك بالكشف عن الفوائد التي تلقاها المودعون، والمكافآت التي حصل عليها المديرون وأرباح الأسهم منذ عشر سنوات نتيجة الهندسة المالية لمصرف لبنان، وفرض ضريبة بنسبة تفوق 5% بمفعول رجعي على هذه الفوائد المتراكمة وتوزيعات الأرباح غير العادية (حتى وإن جرى تحويلها إلى خارج البلاد).

• الإيرادات الأخرى أو تدابير التقشف

- إعادة تقييم إيجارات مباني الدولة واستخدامات أصولها.
- تحقيق جميع العقود مع الأطراف الثالثة في جميع الوزارات والهيئات العامة .
- مراجعة جميع نفقات التمثيل الدبلوماسي والحكومي .

ثانياً : القطاع المصرفي

- أ. يتعيّن على البنوك اللبنانية أن تلعب دوراً رئيسياً في إعادة إطلافاً للاقتصاد وخطة إدارة الدين.
- ب. تشريع الرقابة الرسمية على حركة رأس المال (كاييتال كونترول)، مع بعض الاستثناءات البسيطة المعروفة.
- ج. تفريق بين محافظ البنوك الحالية أي بين تلك المكشوفة على القطاع الخاص التجاري (بنوك جيدة)، مقابل تلك المكشوفة على الديون السيادية (بنوك سيئة).
- د. السماح لعمليات الاندماج والاستحواذ لدمج البنوك الصغيرة الجيدة وإنشاء مجموعات جديدة .
- هـ. الطلب من البنوك تقديم كشف بجميع صفقات الصرف الأجنبي السابقة، والودائع المرتفعة الفوائد، بالإضافة إلى تحديد الأمور الآتية:
 - 1) الدولارات الحقيقية (المحوّلة من الخارج) مقابل الدولارات المحوّلة محلياً (على أساس سعر صرف = 1507 ليرة لبنانية).
 - 2) الفوائد المتركمة بالدولار الأميركي، خاصة بعد معاملة صرف العملات الأجنبية بالليرة اللبنانية.
 - 3) الخصم القسري على جميع الدولارات الناتجة عن عمليات صرف محلية أو مجموع الفوائد المتركمة (بنسب مئوية تحدد لاحقاً).
- و. إعادة رسمة البنوك الجيدة (10 مليارات كحد أدنى) والطلب من المساهمين إعادة الأموال المحوّلة منذ عام 2017 (التعميم الأخير للبنك المركزي).
- ز. السماح بانقاذ داخلي (bail in) بنسبة 20٪ كحد أقصى من قبل المودعين بالدولار الحقيقي في البنوك الجيدة.
- ح. حماية أموال المودعين دون 100 ألف دولار.
- ط. إعادة احتساب الخسائر النهائية والموافقة عليها وتوزيعها بين الدولة/المصارف/المصرف المركزي.
- ي. وضع جميع الديون السيادية للبنوك في بنك سيء واحد (بنك إدارة الديون السيادية)، وتخصيص أسهم هذه البنك بين البنوك وكبار المودعين وحاملي سندات اليوروبوند بحسب حصتهم من



الخسائر (على أن يتم تحديد الآلية والنسبة المئوية).

ثالثاً: الصناديق السيادية

يجب إنشاء صندوق الثروة السيادية في لبنان واعتبار الموجودات الأساسية للدولة، بما في ذلك مطار رفيق الحريري وميناء بيروت البحري واليانصيب الوطني وخطوط طيران الشرق الأوسط وكازينو لبنان وشركتي الاتصالات، وبطبيعة الحال عقد BOT الجديد لمؤسسة كهرباء لبنان بمثابة أصول لهذا الصندوق.

يجب أن يتسم هذا الصندوق بالشفافية ويديره فريق من الخبراء الدوليين، مع حماية أصول الشركات وتحفيز الاستثمار لتحقيق النمو. يجب أن تبدأ العملية، حسب الاقتضاء والمطلوب، بالتشركة، وإنشاء وتفعيل هيئات ناظمة مستقلة بالإضافة إلى إنشاء فرق إدارية جديدة.

سوف يؤدي تعزيز الحوكمة والإدارة والكفاءة التشغيلية بما يتماشى مع القطاع الخاص إلى زيادة أساسية في قيم هذه الموجودات، فضلاً عن تحسين الخدمات. إن أراضي الدولة التي يفترض أن يتم تأجيرها لأغراض الاستثمار الزراعي أو الصناعي وعائدات الواجبة البحرية والأصول العقارية الأخرى ينبغي أن تدار بواسطة صناديق الثروة السيادية. وينبغي توزيع أرباح هذه الصناديق على مساهمي بنك "إدارة الديون السيادية"، والخزينة والبنك المركزي (3/1 لكل واحد).

ومع إقامة منتدى غاز شرق البحر المتوسط كمنظمة إقليمية، سوف يواجه لبنان الكثير من الصعوبات، والمخاطرة هنا في بقاءه معزولاً أمام هذا المنتدى. قد يكون الحل في إنشاء "صندوق الحكومة اللبنانية للنفط والغاز" على أساس عقد البناء والتشغيل والتحويل (BOT) بالشراكة مباشرة مع "الجمهورية الفرنسية" (وليس فقط شركة توتال). ومن الممكن السماح لهذا الصندوق بإصدار سندات دين استناداً إلى العائدات المستقبلية لكل بلوك من البلوكات العشرة.

صندوق سيدي الوطني للبنية التحتية، ينبغي تأسيسه من أجل جمع الهبات والقروض الميسرة المتصلة بسيدي، إضافة إلى جمع الأموال من المغتربين المهتمين بالاستثمار في لبنان. يجب إدارة هذا الصندوق أيضاً من قبل كبار مديري الأصول المتخصصين الشفافين.



رابعاً: اتفاق صندوق النقد الدولي

إن اتفاقاً ضرورياً مع صندوق النقد الدولي سوف يكون موجعاً للغاية بالنسبة لأغلب الجهات المعنية في لبنان. ويتعين على لبنان أن يوحد قواه (البنك المركزي، وزارة المالية، والبنوك، إلخ) للتوصل إلى أفضل اتفاق ممكن وأقله إيلاًماً. وبوسع فرنسا المساعدة بجدية في مثل هذه المفاوضات. ولا بد من توحيد الأرقام والخطط الحالية لجمعية مصارف لبنان والبرلمان والبنك المركزي، وشركة لازارد قبل أي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

خامساً : نموذج اقتصادي جديد

على جبهة الإصلاح البنوي، وكما أبرز تقرير ماكينزي، فإن لبنان في حاجة ماسة إلى نموذج اقتصادي جديد. فالنموذج اللبناني الحالي يتسم بالطابع الاستهلاكي لاقتصاده، مع انخفاض المدخرات المحلية والاعتماد الدائم على الموارد الخارجية لتغطية العجز التجاري الكبير. الأهم من ذلك، فإن الاقتصاد اللبناني يهيمن عليه تقليدياً القطاع العام وقطاع البناء والسياحة والخدمات المالية، وتجارة التجزئة الصغيرة. وباستثناء الخدمات المالية تتم إدارة تلك القطاعات بواسطة عمال من ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة، تاركاً فرص عمل محدودة لقوى العمل الماهرة في البلاد، ما يؤدي إلى تفاقم الفجوة في قدرة لبنان التنافسية. كما أن معظم تلك القطاعات موجّهة نحو الداخل، لتسهم بذلك في تعميم وزيادة العجز التجاري، وبالتالي استمرار الحاجة لتدفقات العملة الصعبة.

ويوجد عدد كبير من مجالات النمو والمشاريع الهامة من بينها:

- السياحة: إطلاق "مشروع تنظيف بحر لبنان والمتوسط" بمساعدة "الشباب والمنظمات غير الحكومية وتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الاتحاد الأوروبي/البنك الدولي.
- دعم خدمات الأعمال التجارية والاعلام خاصة للدول العربية.

ج. شركات البرمجيات والتكنولوجيا الخارجية: إنشاء "مراكز ترميز عبر الانترنت" في الجنوب والبقاع وطرابلس وعكار وبيروت. وهذا من شأنه أن يسمح للجيل الشاب والإناث بالعمل من المنزل واستثمار قدراتهم خارجياً لكسب دولارات "طازجة".

د. تشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية (المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الحرفية والازياء ومستحضرات التجميل) والإنتاج المحلي للمواد الأولية في إطار تشجيع حملة "صنع في لبنان".

هـ. زراعياً (المحاصيل ذات القيمة العالية وزيت الزيتون والفواكه والخضروات والأفوكادو): لا يستفاد من حصة لبنان مع الاتحاد الأوروبي اليوم بسبب نقص المعرفة وفقدان الخبرة وغياب الممارسات الجيدة والعمال الماهرين (أقل من 1%). ومن المهم الطلب من الفرنسيين انتداب "فريق من الخبراء" لتزويد لبنان بالخبرة اللازمة. وعلاوة على ذلك، يوصى بإنشاء "وكالات تصدير" (تسمح بشراء الإنتاج مباشرة من المزارعين وتصديره إلى الاتحاد الأوروبي).

و. القنب الطبي: سمحت فرنسا وكندا وهولندا وبلدان أخرى بزراعة القنب للاستعمالات الطبية. وتعتبر نوعية القنب اللبناني عالية، لذا فإن عقد اتفاق مع بلدان "صديقة" مثل فرنسا، يمكن أن يسمح بتأسيس إدارة جديدة شبيهة بالبريحي ولكن خاصة بالقنب، مهمتها تحويل هذا المصدر من الإيرادات إلى عائد نقدي سنوي.

ز. الاستعداد لدخول أسواق سوريا والعراق والمشاركة في إعادة إعمارهما، من خلال تشجيع الاعمال التجارية والصناعات المطلوبة.

ح. اجراء مناقصة خاصة بـ"اليسار" ضمن عقود (BOT) مع (فرنسا أو الصين أو ألمانيا....) لتنفيذ مشاريع ضخمة تسمح بخلق فرص العمل وزيادة الثروة والقضاء على الفقر، بدءاً من منطقة الجناح الى نهاية الازاعي بما في ذلك : إنشاء ميناء جديد وفنادق ومناطق صناعية وحدائق ومجمعات سكنية ومراكز تجارية بجوار المطار - يمكن نقل السكان إلى مناطق قريبة أقل سكاناً مع بناء أبراج جميلة.



ثالثاً: مؤشرات إقتصادية كلية

1. تقديرات الناتج المحلي الإجمالي

| المؤشر | 2019 | 2020 | 2021 |
|------------------------------------|-------|--------|--------|
| تقديرات صندوق النقد الدولي | | | |
| معدل النمو الحقيقي (%) | 6.9-% | 25.0-% | .. |
| الناتج المحلي الإسمي (مليار دولار) | 52.5 | 18.7 | .. |
| تقديرات البنك الدولي | | | |
| معدل النمو الحقيقي (%) | 6-% | 19.2-% | 13.2-% |
| الناتج المحلي الإسمي (مليار دولار) | 51.5 | 30.9 | 24.7 |

.. : لم يقم صندوق النقد الدولي بتوقع معدل النمو الحقيقي لعام 2021 نتيجة لحالة عدم الثبات الحادّة في الاقتصاد اللبناني .

المصدر : - صندوق النقد الدولي ، " تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى " ، تشرين الأول 2020 - تقديرات البنك الدولي المتداولة

ط. إجراء مناقصة لإقامة محطات قطار بواسطة عقود خاصة للبناء والتشغيل والنقل (BOT) مع فرنسا أو الصين أو ألمانيا. وذلك في المناطق الآتية:

- الجناح/صور/النبطية.
- الدورة/بيبلوس/البترون/طرابلس.
- الطيونة \ صوفر\ ظهر البيدر\ رحلة \ بعلبك .

إن جميع تدابير النمو تلك لها فوائد ثلاثية تتمثل في دفع وتحفيز النمو، جذب التدفقات، وخلق عائدات مالية وخدمات عبر الحدود.

سادساً : التأثيرات الاجتماعية والتدابير الطارئة في/ أو عدم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

أ. اتخاذ عدة تدابير اجتماعية سريعة، خاصة فيما يتعلّق بتأمين الرعاية الصحية للفقراء (75٪ إلى 100٪ مجاناً).

ب. اتخاذ عدد من التدابير الإقليمية السريعة، وخاصة فيما يتعلّق بالوظائف: تشجيع التوظيف في القطاع الخاص لا سيما في مجالات التكنولوجيا، والاستثمار الخارجي للقدرات المحلية، الزراعة، والصادرات.

ج. تشجيع الانتاج الوطني، وبذلك فإن 50٪ من المشتريات العامة ينبغي إنتاجها محلياً.

د. إتاحة تكنولوجيا التعليم عبر الإنترنت.

هـ. توزيع قسائم (500 ألف ليرة / شهرياً) لدعم السكان الفقراء فقط (وفق معايير ينبغي تحديدها)، ووقف دعم السلع الأساسية الذي فقد مبرراته نتيجة حصول مخالفات جسيمة في التطبيق.

و. وكجزء من صفقة صندوق النقد الدولي، يمكن تمويل هذه القسائم وكذلك وظائف في القطاعين العام والخاص من قبل البنك الدولي.

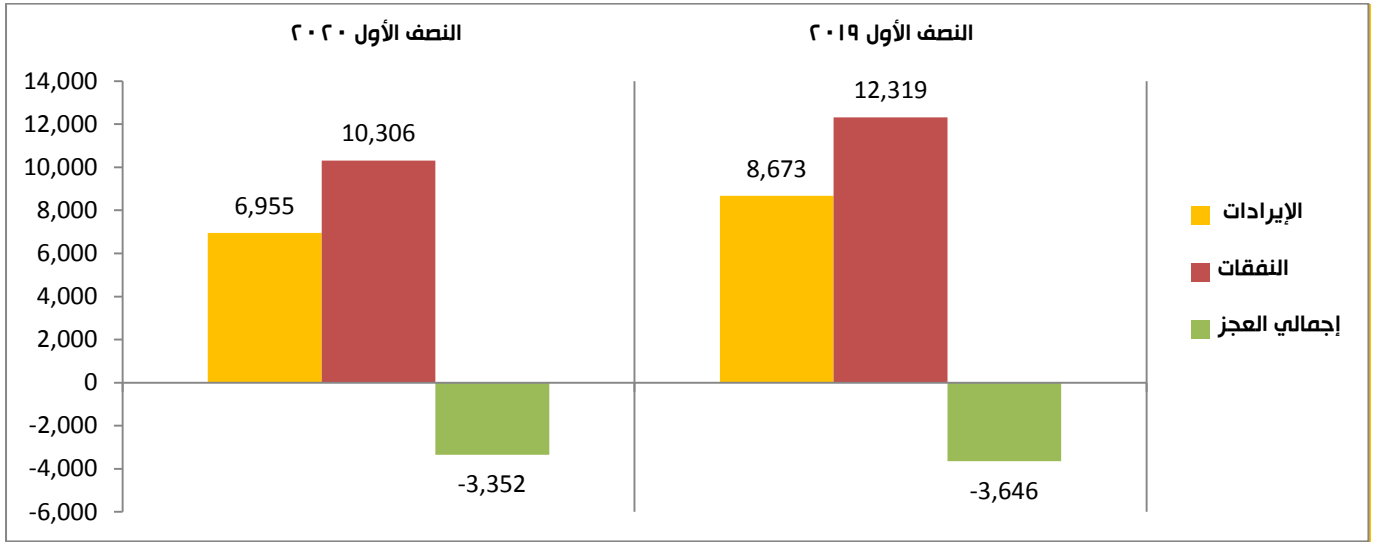




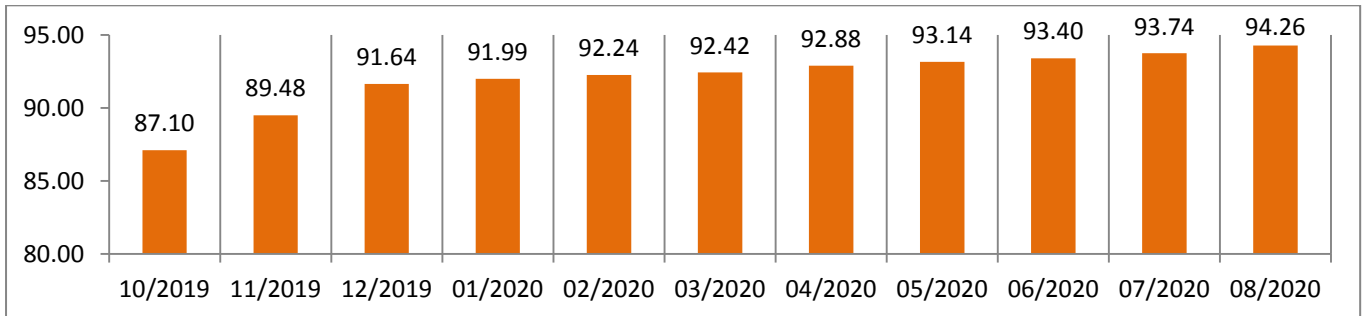
2. المالية العامة

| نسبة التغيير | النصف الأول 2020 | النصف الأول 2019 | (مليار ليرة) |
|--------------|------------------|------------------|----------------------------------|
| -20% | 6,955 | 8,673 | إجمالي إيرادات الموازنة |
| -28% | 5,026 | 6,975 | الإيرادات الضريبية |
| -30% | 945 | 1,353 | الإيرادات غير الضريبية |
| -16% | 10,306 | 12,319 | إجمالي النفقات العامة |
| -52% | 1,922 | 3,966 | منها تسديد فوائد |
| -25% | 109 | 146 | منها تسديد أقساط الديون الخارجية |
| 1% | 8,276 | 8,207 | النفقات الأولية |
| -8.1% | (3,352) | (3,646) | إجمالي العجز / الفائض |
| - | (1,321) | 466 | العجز الأولي / الفائض الأولي |

المصدر: وزارة المالية



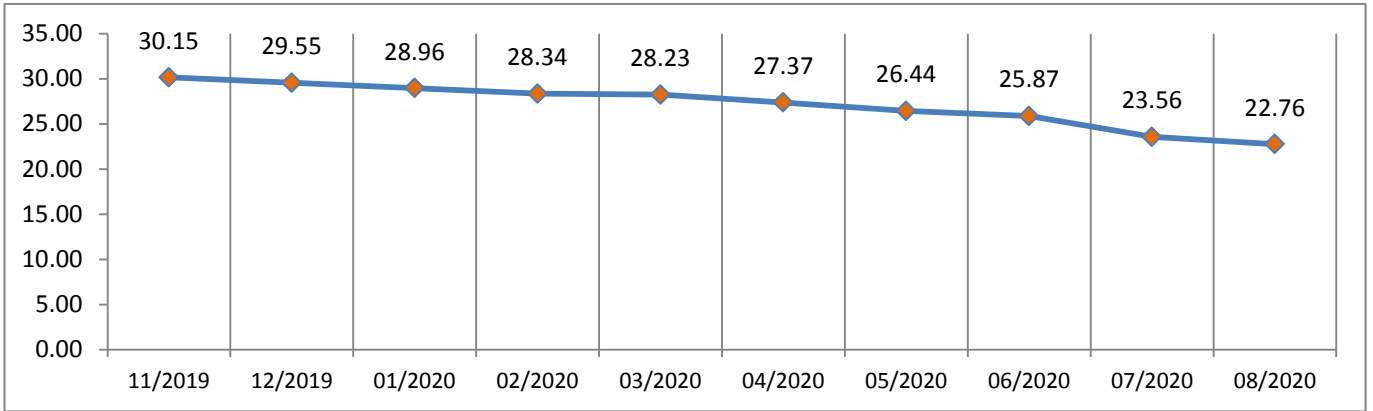
3. إجمالي الدين العام (مليار دولار)



المصدر: وزارة المالية



4. احتياطات مصرف لبنان من العملات الصعبة (مليار دولار)



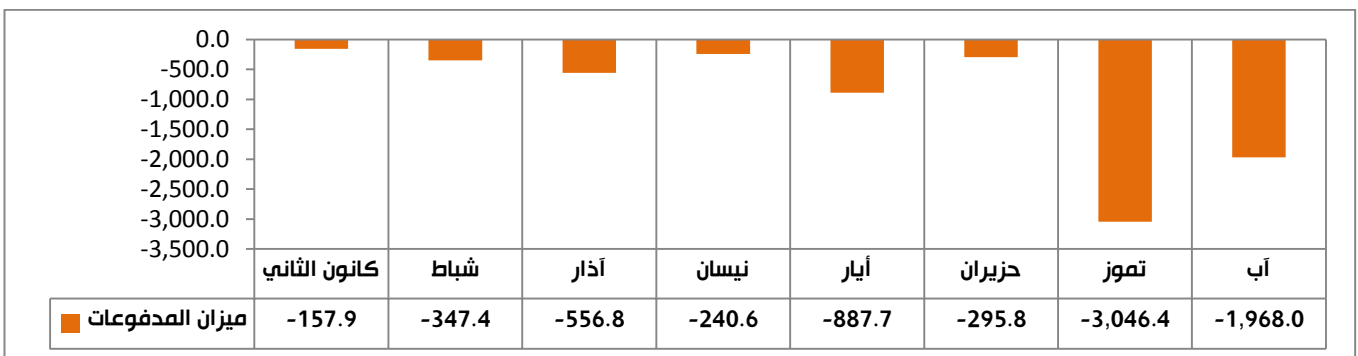
المصدر: مصرف لبنان

5. معدلات الدورلة (%)

| المؤشرات | 12/2019 | 01/2020 | 02/2020 | 03/2020 | 04/2020 | 05/2020 | 06/2020 | 07/2020 | 08/2020 |
|-------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| ودائع القطاع الخاص الإجمالية | 76.02 | 76.70 | 77.63 | 77.94 | 78.94 | 79.57 | 79.83 | 80.16 | 80.18 |
| ودائع القطاع الخاص المقيم | 72.35 | 73.21 | 74.35 | 74.70 | 75.86 | 76.54 | 76.90 | 77.26 | 77.33 |
| ودائع القطاع الخاص غير المقيم | 90.33 | 90.46 | 90.76 | 91.07 | 91.45 | 91.79 | 91.88 | 92.11 | 91.98 |

المصدر: مصرف لبنان

6. ميزان المدفوعات حتى آب 2020 (مليون دولار)



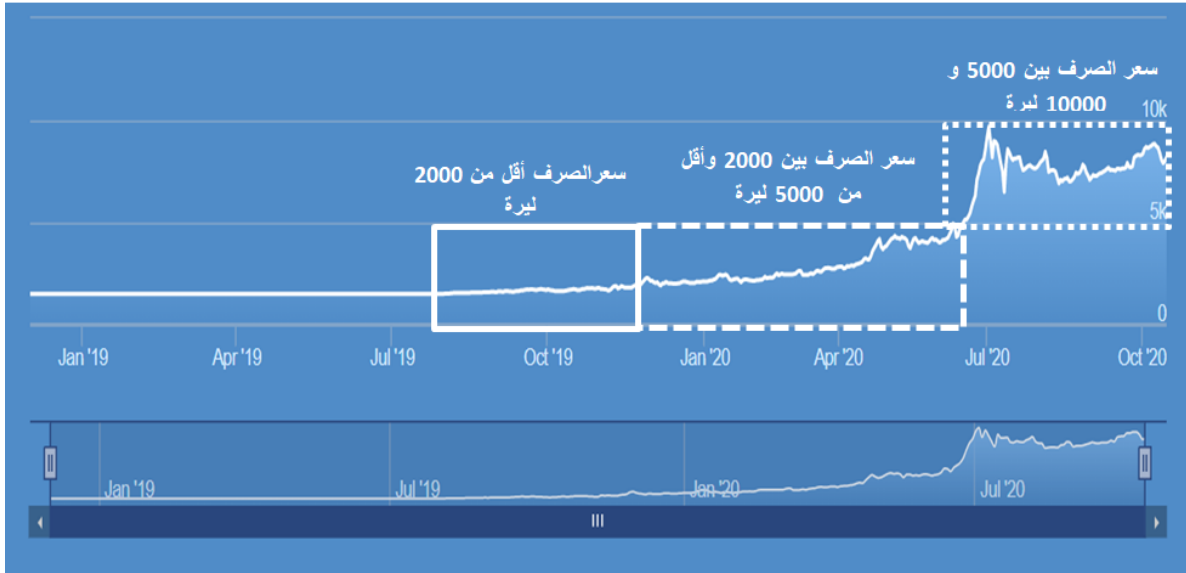
المصدر: مصرف لبنان



7. سعر الصرف في السوق السوداء والحد الأدنى للأجور

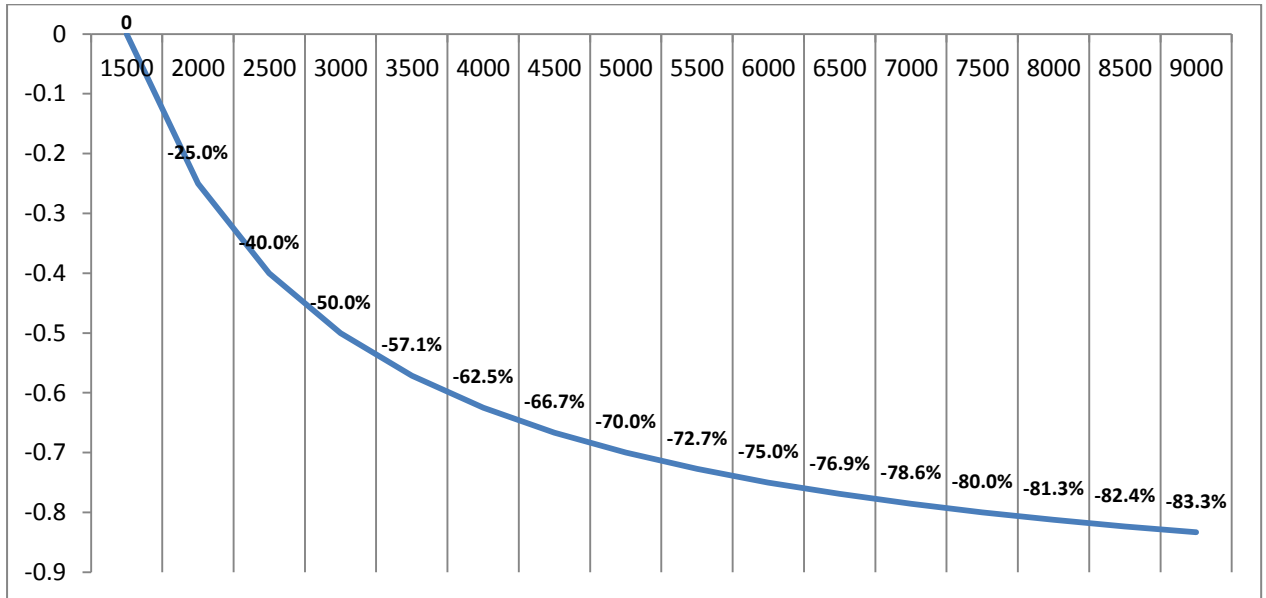
يعتبر لبنان بحسب معايير التصنيف الدولية من الدول المتوسطة الدخل حيث بلغ متوسط الدخل للفرد السنوي 7,784 دولار في عام 2019، أي بمعدل 648 دولار شهرياً. في حين أن الحد الأدنى للأجور الذي يساوي 675 الف ليرة لبنانية، أي ما يوازي 445 دولار شهرياً بسعر الصرف الرسمي، بات الآن بحسب سعر صرف السوق السوداء لشهر تشرين الأول من العام 2020 يساوي أقل من 100 دولار. مما يعني تدهور القوة الشرائية للمواطن اللبناني بنسبة 83 % في غضون سنة (الرسم البياني رقم 2)

الرسم البياني رقم 1 : سعر الصرف في السوق السوداء



1 بيانات البنك الدولي

الرسم البياني رقم 2 : تدهور القوة الشرائية للحد الأدنى للأجور في لبنان منذ تشرين الأول عام 2019 وحتى تشرين الأول 2020 بحسب سعر الصرف في السوق السوداء



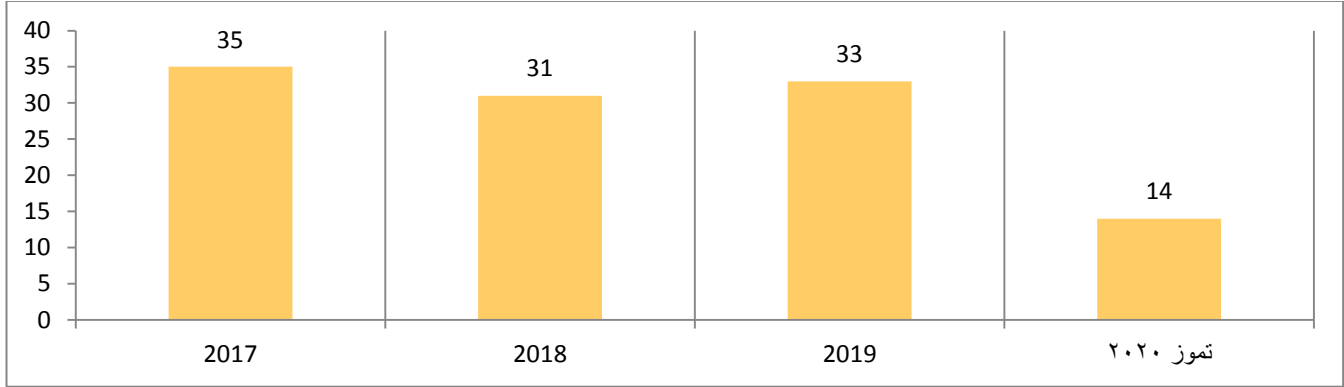
المصدر : من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق



8. الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان 2017-2020

بلغ عدد الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان 112 شركة بين عام 2017 وحتى تموز 2020 . وذلك بحسب الرسم البياني رقم 1 أدناه:

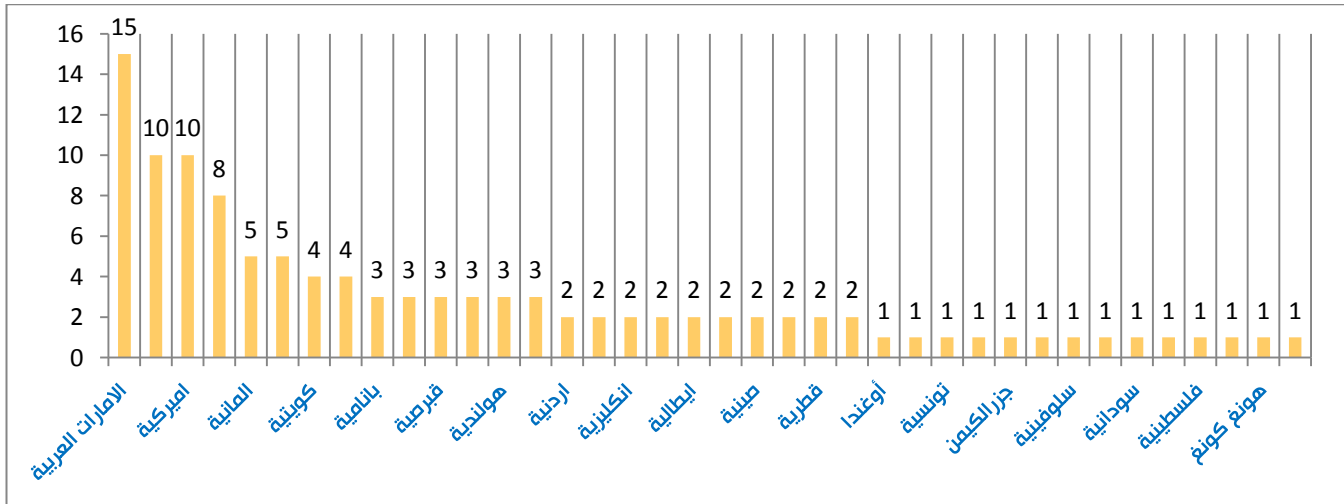
الرسم البياني رقم 1 : عدد الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان



المصدر : وزارة الاقتصاد

وفي توزيع للشركات الأجنبية بحسب جنسياتها تتصدر الشركات الاماراتية (15) والفرنسية (10) والامريكية (10)، يليها الشركات التركية (8) والألمانية (5) والسويسرية (5). وذلك بحسب الرسم البياني رقم 2 الآتي:

الرسم البياني رقم 2 : جنسية الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان منذ عام 2017



المصدر : وزارة الاقتصاد



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center For Studies and Documentation

www.dirasat.net